صنيع الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة

أ. عبد الحفيظ شريف، أ. سعيد عامر،
جامعة تيزي- وزو.

مقدّمة: تشغلُ الرّقعة العربيّة حيّزا كبيرا في الخريطة الجغرافية؛ فانجرّ عن ذلك تنوّعٌ في الخرائط المناخية والإقليمية والثّقافية، والاجتماعية والسّياسية، بل وحتّى اللّغويّة؛ بدليل تنوّع اللّهجات العربية داخل البلد العربي الواحد أحيانا، فكيف لو أُضيف لهذا الأمر ما أضحى يُسمى بـــ: **غنيمة حرب؟!** أي اللّغات الأجنبية المُتوارَثَة عن لسان مستعمري هذه البلدان، دون إهمال بعض اللّغات الأصلية في بعض هذه الرّقع؛ كالمازيغية في المغرب العربي، والكردية في أرض الشّام والحبشية في بلاد القرن الإفريقي... إلخ، فلَزُم لهذا التّنوّع أنْ يتعايش وفق حدود لا يستطيع رسمها إلا ما غدا يُعرف: بالتَّسييس والتّخطيط اللُّغوي؛ فهو المجال الوحيد الذي بمقدوره منع اشتعال الحروب اللغوية، كما أنّه منفذ الحيلولة دون انقراض اللُّغات، بل وإعطاء كلّ لهجة ولغة المكانة التي تستحقُّها. وهذا ما سعت إلى التأكيد عليه مجموعة من الكتابات العربيّة؛ التي استشعرت ضرورة ذلك لاسيما أنّ العولمة اللغوية الزّاحفة، تفعل في اللّغات الطبيعيّة فعلتها. غير أنّ تلك الأطروحات العربيّة المقدَّمَة في هذا الصّدد لطالما كانت الاختزالية والطرح السطحي يحويها، فكانت هِمَم المنشغلين بهذا الضّرب من البحوث شبيهة بمن يترقَّب مهديّا منتظرا، يُجلِّي عن المنشود غطاءه، ويضع على جرح العربية الفصيحة يده، ويُنصِف التّنوعات اللّغوية؛ حين يضع كلاّ منها في مكانها، وعلى ما يبدو – وهذه الشهادة أتت من بعض من سارعوا إلى التّبشير في الشابكة بصنيع

الفهري الجديد – لم يكن ذلك متجسّدا إلاّ في هذا المُؤلَّف الجديد المعنون بـــ (السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة) لعلاّمة المغرب: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، فتكوَّرَت في الأذهان فكرةُ التّساؤل عن صنيعه وميزَته في بضع ورقات في قراءةٍ تلمُّها عنونةٌ مفادها: صنيع الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه (السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة) مُراعين في ذلك الخطوات الآتية:

1 ــ تقديم الكتاب؛

2 ــ قراءة تحليلية للكتاب؛

3 ــ وقفة نقدية.

1 ــ تقديم الكتاب: كان شهر سبتمبر من سنة 2013 م، موعدا ضربته آلات طباعة دار الكتاب الجديد بليبيا لمترقّبي جديدها، بإصدار الطبعة الأولى من كتاب (السياسة اللغوية في البلاد العربيّة بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطيّة وناجعة) لمُؤلِّفه: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري؛ ذلك الكتاب الذي احتوته (332) صفحة مقاسُ الواحدة منها: أربعة وعشرون (24) سنتمترًا طولا، على سبعة عشر(17) سنتمترًا عرضًا، مُدوّنة بخطّ simplified arabic، ببنط (13) يلمُّها (أي هذه الصفحات) غلافٌ من ورق غليظ، غلبَ اللّون الأبيض عليه، تعبيرًا عن قلّة الأوراق المُسوَّدة في مثل هذه المواضيع في ديار البحث العربيّة، يُوازيه لونٌ رمادي قليل الحضور مقارنة بالأبيض، فصَلَ بينهما حرف السّين، المخطُوط باللّون الأسود الدّاكن ذلك أنّه أقوى حرف في كلمة (سياسة) للصفير الذي ينشأ عنه أثناء النُّطق به، كما أنّه الحرف الذي يُلمِّح –أيضا– إلى كلمة (مستقبل) مستقبلٌ لا بدّ وأنّه مشرقٌ للّغة العربية إذَا ما تناولتْها سياسة لغوية ناجعة وعادلة وديموقراطيّة أو لعلَّ الأستاذ الفهري يستحضر المقولة المنسوبة للشيخ محمد عبده في لعنه لحرف السين، كتعبير عن نقمته من السياسة القاصرة عن تحقيق ما هي له بالوضع.

2 ــ قراءة تحليليّة للكتاب: اعتاد أهل التّصانيف على تقديم كتبهم ومؤلّفاتهم بما يُجمِلُ ويختزلُ ما طرقوه في متون أبحاثهم ومزبُوراتهم، ولم يتخلّف الفهري عن هذه

السُّنّة؛ لمّا قدّم إصداره الجديد بتقدمةٍ جاء خبرُها في تسع عشرة (19) صفحة استهلّها بجُملة من المأثورات، والأخبار التّاريخيّة التي تعمّد إيرادها في سياق تركيزه على أنّ **قوّة اللغة كامن في قوّة سياسة الأمّة**، فكانت مقولات ابن خلدون وابن حزم، دعامة لما ذهب إليه في هذا الطّرح، وكان تجنيده لطائفة من الأخبار التّاريخيّة سندا لرؤيته فسَاقَ لذلك أمثلة من نحو: أنّ اللُّغة القشتاليّة لم تكن لتتواجد في أفواه بعض الإسبان إلاّ لمّا فرضتها السلطة القشتاليّة فرضا، كما أنّ اللّهجات التي انبثقت عن اللاّتينيّة؛ أي الفرنسية والإيطالية والإسبانية... إلخ لم تكن لتعتلي صرح اللّغات المُعترَف بها، إلاّ حين انتصرت لها قوميّات سُرعان ما صارت دُولاً تعلنُ بالفم الملآن تبنِّيها وترسيمها لما انبثق عن اللغة اللاتينيّة، والتي تزعزعت الدّولة الإقطاعيّة، التي كانت تذودُ عنها وتُوظّفها. فكلّ هذه القصص المسطّرة في التّاريخ جعلت الفهري يؤمنُ، بل ويردّد في ثنايا كتابه أنّ أيّة سياسة لغويّة لا بدّ وأن تعضُدها سياسة الدّولة، حتّى تصير ناجعة وفعّالة؛ يقول: "فالسّياسة في ميدان اللّغة قبل الاقتصاد، الذي يحلّ في المرتبة الثّانية وقبل الصّناعة والتّكنلوجيا، بل قبل الثّقافة والفكر والعلم والتّنوير، ورغم أنّ الخطّة من أجل النّهوض باللّغة ينبغي أن تكون شموليّة، تتفاعل فيها المكوّنات كلّها إلاّ أنّ الأولويّة في هذه المرحلة بالنّسبة للعربيّة ينبغي أن تكون للسّياسة[1]" وعلى هذه الأساس انطلق القلم الفاسي يخطُّ مُؤصّلا ما ينبغي مراعاته أثناء رسم السّياسات اللّغويّة، مُنوِّها بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد في علاقته باللّغة العربيّة وبضرورة مراعاة مبدأ العدالة اللغويّة... إلخ من الأمور التي يصلح أن يُقال فيها: إنّها أصولٌ لأيّة سياسة أو تخطيط لغوي. ولأنّ البلاد العربيّة لا تزال تفتقر إلى سياسة لغويّة مثمرة وعادلة فإنّ العلاّمة الفهري لم يُهمل في تقدِمته هذه استحضار ما يدعُ إقامتها أمرًا لا محيد عنه؛ فالتّعدّدية اللغوية في بلاد يعْرُب تستدعي نظاما لا يؤطّره إلاّ تسييس لغوي مُنصف، يعمل على تفادي اشتعال الحروب والنزاعات اللغوية بين هاته التّنوّعات بل ويُنزَل كلّ لغة ولهجة منزلَتَها، كما أنّ العولمة الزّاحفة ومسألة ترسيم اللّغات في الدّساتير من الأمور الدّاعية لوضع تخطيط لغوي عادل ومستعجل.

انتقل المؤلّف –بعد أنْ لخّص بحثه– إلى البسط والعرض المستفيض في (6) فصول؛ وَسَم الأوّل منها بعنوان: **أوضاع اللّغة العربيّة وتحدّياتها**؛ وفيه سلّط الضوء على الواقع اللّغوي العربي، واستتبع مكانة لغة الضّاد فيه، وكأنّ ذلك كلّه بمثابة الخطوة الأولى، والقاعدة المثلى لنجاح تشريح أيَّة سياسة لغويّة أو وضعها فمعرفة أوضاع اللغة العربيّة وتحدّياتها، لا يتأتَّى إلاّ من خلال تحرّي الواقع واستنطاقه، وهو ما برع فيه الفهري؛ لمّا استقصى الخبرَ في جملة من الوقفات كانت الأُولى مطوّلة، تتبَّعت الازدواجيّة اللّغويّة، تقصَّد من ورائها تمرير ما مُؤدَّاه: إنّ العربيّة الفصيحة مهدّدة بالزّوال لانتشار عاميّاتها، وتبختُر اللّغات الأجنبيّة على رقعتها، فهي ازدواجيّات تقف أمام تداوليّة اللغة الرّسميّة "وذلك ما ترك – مثلا– غريغوار الفرنسي يوجّه تقريرا للجمعيّة الفرنسيّة معنونا بما يلي: الحاجة والوسائل لمحو اللّهجات وتعميم استعمال اللغة الفرنسيّة[2]" ويرى الفهري ها هنا أنّ الحلَّ كامن في "إضعاف اللّهجات المنافسة للّغة المعيارية، وذلك بتدخّل الدّولة في احتكام الاستعمال إلى اللغة الرّسميّة (وهو ما يؤمن الفهري به سببا لنجاح أيِّة سياسة لغويّة أو فشلها) وقد حصل ذلك في هانوفر (Hanover) شمال ألمانيا في ق18م؛ حين بدأ النّاس يتكلّمون ألمانية عليا شبه معياريّة، لوجود المتعلّمين، ولوجود البلاط الملكي هناك[3]" فأيّة سياسة أو تخطيط لغوي يستدعي الأمر فيهما تقدير أمر الازدواجيات وإحلال التّنوّعات اللّغويّة محلّها، ومنعها من شغل غيره. وغير بعيد عن مسألة الازدواجيّة اللغوية في معرض تقصِّي أوضاع العربية، تقصّى الباحث أدبيّة من أدبيّات البحوث، وهي اللغة والهُويّة، لعلاقة هذه القضية بأبحاث السياسة اللغوية فالهويّات في الوطن العربي متعدّدة؛ لذلك لزُم إدراجها في الحسابات قبل رسم السياسات اللغويّة؛ ذلك "أنّ قوّة العربيّة تأتي من كونها ليست مرتبطة بهويّة ضيّقة ولا بهويّة ابتلاعية لم تقم بابتلاع اللّهجات أو إماتتها، ولكنّها تعايشت معها وليست العربيّة ذات هويّة إقصائيّة (...) فلم يعرف العرب في تاريخهم إرهابا لسانيّا كما عرفته فرنسا وإسبانيا أو غيرهما من الأقطار؛ حين قُطع لسان من تكلّم بغير

القشتاليّة في إسبانيا، أو سُجن وعُذّب من تكلّم بالأوكستان (Occitan) في فرنسا[4]"
أمّا في وقفته عند عنصر الثّنائيّة والتّعدّدية؛ فمردّه أنّ إتقان اللغات الأجنبيّة اليوم قدرٌ لا مفرّ منه؛ فهي وسائط حضاريّة، شرط ألاّ يُسلَّم بأنّها لغات عالمية على البداهة والإطلاق، وما إلى هذه النعوت التي تظلم اللّغة الوطنيّة؛ فالثّنائية اللغوية ضرورة حتميّة في أيّ تخطيط لغوي "إنْ هي مُورِست طبقا لحسابات موضوعيّة بعيدا عن السّياسات الضيّقة، بشرط أنْ تدعم العربيّة[5]" وقد ضرب المؤلّف في ذلك نماذج ناجحة لبلدان ككوريا الجنوبيّة وفنلندا؛ حيث تعدّ سياستها اللّغويّة مثمرة حين لم تُغيّب الإنجليزية في جامعاتها ومعاهدها، ولكن في إطارٍ لم يبخس لغة الموطنِ حقّها ونخوتها. لقد أدرك الفهري في هذا الموضع من مؤلَّفِه أنَّ تعريب التعليم، وتوفير وإشاعة المصطلح العربي أو العكس، ممّا يُسهم في نجاح أو إخفاق السّياسات اللغوية في البقعة العربيّة، فالمصطلح العربي هو مفتاح تعريب العلوم كما أنّه السّد المنيع أمام تدفّق المصطلح الأجنبي، والذي تزيد في سرعة انهماره العولمة اللغوية الزّاحفة، تلك العولمة أو الظّاهرة التي تقود طلائعيّتها اللغة الإنجليزيّة، حتَّى أنّها غدت تُلقّب بلغة المجرّة اللغويّة (Linguistique galaxy) ما ترك المؤلّف يتساءل عن إمكانية بلوغ العربيّة صرح اللغات العالميّة في ضوء هذه العولمة القاتلة للّغات، وبالخصوص أنّ البلاد العربيّة لا تزال تفتقر لسياسة لغويّة تدعم اللغة العربيّة داخل أروقتها، فكيف الحال والأمم تخطّط للغاتها عالميّا في ضوء ما تُمليه العولمة من شروط. لم يجد الفهري في هذا المقام سوى التّشبّث متفائلا بتوقّع يرتجى تحققّه؛ وهو "إمكانية ارتقاء اللغة العربيّة للرتبة الخامسة في ترتيب لغات زمن العولمة بعد الإنجليزية والإسبانيّة والصينيّة والهندية–الأورديّة[6]"

انتقلت الأطروحة الفهريّة بعد ترصّدها لواقع اللغة العربيّة في إطار مقتضيات السياسة اللغوية الفعّالة إلى التطرُّق للقرار السياسي العربي ومدى خدمته للغة العربية، في فصل مُتوّج بـــ: **البيئة السياسية وصنع القرار اللغوي والديموقراطية**، وفيه كان المؤلِّف خبيرا سياسيا؛ لمّا وقف على الأنظمة السياسية

المختلفة، يتعرّض لها مُعرِّفا وناقدا، وغايتُه في ذلك تقريب جواب لسؤال: هل الدّيموقراطيّة هي النّظام الأمثل لسياسة لغوية ديموقراطية؟ ذلك النّظام الذي يؤمن الفهري بقدرته على تحقيق هذه السّياسة؛ حيث أخذ يسرد بإعجاب مقولة لينين: "إنّ أيّ دولة ديموقراطية مطالبة بضمان حريّة تامَّة للّغات الفطريّة، وإلغاء أيِّ امتيازات لأيِّ لغة على أخرى[7]" غير أنّ ما يتأسّف له الفهري أنّ السياسة الدّيموقراطيّة اللغويّة في البلاد العربيّة غير موجودة، لأنّ ما ناب عنها هي "سياسة يمكن وصفها بأنّها غير ديموقراطية وغير جماهيرية، وغير عادلة وغير مكترثة لمصالح عموم الشعب، بل إنّها احتكاريّة طبقيّة، لسانها هو اللسان الأجنبي، وما يرتبط به من مصالح اقتصادية وسلطويّة[8]" وقد ظهر كمَدُ وحزن الباحث على هذه الخيانة؛ حين استرسل متحاملا على المسؤول السياسي المغربي الواقف حجر عثرة أمام تحقّق مشروع أكاديمية محمد السّادس للغة العربيّة، وتجلّى ذلك أيضا في نقده لمقام اللغة الفرنسية في المغرب؛ إذْ تتبوّأ هذه اللغة الأجنبيّة بفعل دعم السّاسة لها مكانا مرموقا لم تحض به أصلا في موطنها الأصل، مع العلم أنّها لغة مهدّدة بالزّوال في عقر دارها، فالقرار السّياسي في البلاد العربية لا علاقة له البتة باللغة العربيّة، بل إنّه "غالبا ما يُعاكس اختيارات عموم الشّعب اللغوية، إمّا باللاّمبالاة وعدم تخطيط غير مقبولين، وإمّا بتخطيط صريح أو ضمني يعاكس الاختيارات الشعبية[9]" فالتّوجُّهات الدّستورية اللغوية في الوطن العربي تتناقض مع واقع الممارسة؛ ما يجعل السّياسة اللغويّة فيها فاشلة، ولا تخدم ما تزعم أنّه اللسان الرّسمي (أي العربية) فالدّيموقراطيّة في أرض العروبة قد جنحت بفعل ساستها إلى تمكين الدّوارج واللغات الأجنبيّة، وهذا ما يخلّ بمبادئ **العدالة اللغوية**؛ تلك العدالة التي أفرد لها المصنّف الفصل الثّالث، فكان فيه صاحب أطروحة جديدة غير معهودة من قبل؛ ذلك أنّه يعالج في هذا الفصل مفاهيم جديدة، وأصلا جديدا يرى ضرورة اعتماده أثناء التّخطيط اللغويّ، وهذا ظاهرٌ أثناء تعرّضه بالحديث لهذه العدالة اللغوية؛ التي تُناقِضُ في مفهومها الضّيم اللغوي، والتي لا تتحقّق إلاّ أثناء

نسف أساطير تفوّق لغات على أخرى، وإقرار مبدأ المساواة، واعتماد معيار "التّرابية اللغويّة الذي يُتيح الأولويّة للغات الوطنيّة المرتبطة بالأرض[10]" ففي خضم هذه العناصر الثّلاثة التي أوردها الفهري نجد أنَّه يدعو إلى سياسة لغوية تؤمن بشعار "الوحدة في التّنوّع" الذي رفعه الاتّحاد الأوروبّي، أو بشعار "من الجميع نصنع واحدا" الذي تبنّته الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يعدّ ما يُعاكس هذه الشّعارات أكبر مضادّ للسياسة اللغوية العادلة "فالإنسان ينتمي إلى جماعات متعدِّدة بالضّرورة، خلافا لما يتمناه الفئويّون المنغلقون، أو منظّرو السياسات الثقافية التّعليمية أو الهويّات الضّيقة، إنّهم يريدون تقسيم شعوب العالم بحسب مقولات حضارية أو ثقافية تقييديّة، أو تعليبهم في صناديق خاصة[11]" وإذا كانت هذه النّظرة تقرُّ ضرورة إنصاف كلّ التنوعات اللغويّة؛ فإنّ الواقع العربي في استقصاء الباحث لا يتماشى مع مبادئ العدالة اللغويّة، فالعربيّة وإنْ كانت رسميّة في دساتير الدّول العربيّة، إلاّ أنّ الإنجليزية هي المتحكّمة واقعيا في المشرق والفرنسية في المغرب ثمّ إنّ التّنوعات اللغويّة في الوطن العربي (اللّهجات المازيغية... إلخ) لا تُوظَّف إيجابيا في دعم الهويّة الوطنيّة ووحدتها.

وأمّا الفصل الثّالث فقد جاء مُخضَّبا بعنوان: **الثقافة والحضارة واللغة**، وفيه أرسى الباحث الطرق التي تفضي باللّغة العربية إلى صرح الحضارة العالمية وكأنّ السّياسة اللغوية التي ينشُد إقامتها لا تتوقف عائداتها على جعل العربيّة في مكانة مرموقة داخل الرّقعة العربيّة وحسب، وإنّما ترمي إلى أخذ العربية إلى الباحة العالمية، أين تتصادم الحضارات والثّقافات، وقد قرَّب المُؤلِّف هذه الغاية المنشودة بعد أن عرض التّعاريف المختلفة للثقافة، وبعد أنْ غاص في قِوام الحضارة، وصراع الحضارات المعِيش، مُعرِّجا على العلل السياسية التي جعلت الحضارة العربية مزدهرة في الغابر من زمنها، ولأنّ ذلك حلم مَرجُوٌّ تِكراره، فإنّ السبيل إليه تصنعه السياسة اللغوية الدّيموقراطية العادلة، التي تكون فيها الثقافة العربية "محاكية لثقافة العصر الرّاقية والنّاجعة والمربحة اقتصاديا من جهة، وأنْ

تتأثّر وتؤثّر فيها؛ أيْ: أنْ تكون حاضرة حضورا لافتا ضمنها، وأنْ تفرز سمات تميّزها وخصوصية تجعلها في نفس الوقت مختلفة عن الثقافات الأخرى[12]" وبعد هذا الفصل حلّ قلم الفهري عند عنصرٍ لا يقلُّ شأنا في قيمته وأهميته عمّا عرضه في فصل العدالة اللغوية؛ وهو عنصر **اقتصاديات اللغة**؛ مُمهِّدا له بمقولة فرنسيس بونج (Francis Bonge) والتي مؤدّاها: "تمارس اللغة الفرنسية وهي ليست بالنسبة إلينا أداة تواصل طبيعية وحسب، بل هي وسيلتنا للعيش كذلك "وإلى أشباه هذه المقولة، ارتمت تحليلات الفهري في هذا الفصل؛ فالسياسات اللغوية عليها أنْ تُراعي الجوانب الاقتصادية، مُحذِّرا من التسليم والخضوع لما ينادي به دعاة ترسيم اللّهجات في الأقطار العربية؛ حيث سيُكلِّف ذلك الأمَّة العربية ثمنا باهضا؛ إذْ كلّما تنوّعت اللّغات المُتبناة في كل رقعة؛ كلَّما ارتفعت معه الكلفة المادية التي تستوجبها عملية الترجمة منها وإليها، فعلى العرب أنْ يتحاشوا ما تُنفق عليه بلدان الاتّحاد الأوربي المتباينة في لغاتها المليارات (أي الترجمة) وعليه؛ فإنّ أيَّة سياسة لغوية لا تضع العربية الفصيحة في مكانتها المناسبة ستضرّ بالاقتصاد والمال قبل أيِّ شيء وأمَّا ورود العكس (أي اعتماد العربية الفصيحة في سائر الأقطار العربية وتحاشي ترسيم العاميِّات) فسيكون مُربحًا، بالنّفع عائدا، فاللّسان شديد الصلة بقطاع الاقتصاد وهو "ما لم ينتبه له المختصُّون في اللغة؛ إذْ إنّ ما يخوضون فيه من إشكالات حول وضع اللغة ومتنها وسياساتها وتعليمها له تبعات اقتصادية[13]" فالبلد الأحادي اللُّغة أقلّ إنفاقًا من الثنائي وهكذا، بل ولعلاقة اللغة بالاقتصاد أضحت الإنجليزية –مثلا– تُوسم بلغة السوق، وأمسى الإقبال على تعليمها وتعلّمها متزايدا؛ لأنّها تُترجم في عين متعلِّميها دخْلا مرتفعا، ولكي تكون العربية كذلك، فعلى الإعلام أنْ يتبنَّاها وأنْ يُروِّج لها في إشهاره وبرامجه، وفي كل ما يبثُّه، وأنْ يَحُولَ السَّاسة دون انتشار اللغات الأجنبية واللهجات العامية، وإلا فإنّ الصفعة سيتلقاها الاقتصاد وذلك ما تشير إليه مقولة أوجز بول "البلاد المجزّأة لغويا بشكل كبير بلاد فقيرة دائما[14]" ولتفادي ما تُنذر به هذه المقولة بصفة خاصَّة، أو ما قد يكون أكثر كارثية

من ذلك كزوال العربية واندثارها، فإنّ الفهري ختم صنيعه بفصل أورد فيه أدويةً وحلولا استخلصها من بحثه، اجتمعت تحت عنوان: **في سبيل تخطيط واستنهاض لغوي جديد**، دندَن فيه على ضرورة التّشخيص الموضوعي العلمي الدقيق والشامل لواقع اللغة العربية، في ضوء ما ينازعها من لهجات ولغات أجنبية، مُلمِّحا إلى أنَّ المنزلة الدينية للعربية وحدها لا تكفي "فالمطلوب هو أنْ تحيا بدُنيويَّتها إضافةً إلى دِينيَّتها[15]" مُستنهِضًا في ذلك الورقة السياسية لخدمتها، مُنذِرا بعواقب تجاوُز الدوارج الحيز المخصَّص لها؛ حين بدأ استعمالها يأخذ مسار التّرسيم في قطاع التعليم والتربية، وقطاع الإعلام في إعلاناته وإشهاره، مُستصرِخا التشريعات القانونية التي لا تتحدّث عن اللّغات إلاّ حين تثُور الأقليات مطالبةً بترسيم لغة، لا تُمثِّل لسان كافة الشعب، مُنبّها إلى اغتنام ما تتوصل إليه البحوث اللسانية من نتائج؛ إذْ بها يتهيّأ المتنُ الداخلي للغة؛ أي المعجم والنحو والمصطلح... والذي لا يكفي لبلوغ العربية مبلغَ قرارة العين، إلاّ أثناء توفّر الأقطار العربية على سياسة لغوية ناجعة تخدمها، ولذلك صنع الفهري مؤلفه هذا "لأنّ البلدان العربية لا تُقيِّم سياستها اللغوية، بل إنّها لا تملك أصلاً سياسةً لغوية للاّمبالاة الموجودة عند المسؤولين[16]".

3 ــ الوقفة النّقديّة: لا نزعم في هذا الموضع من الطّرق أنّنا نمتلك حسًّا نقديًّا بمقدوره أنْ يعيب تراصُف اللّبنات في المُشيَّد الفهري، وإنّما سنكتفي – وذلك مبلغ الجهد المبذول– بذكر ما نراه كقرّاء أنّها ملاحظات شدّت انتباهنا، ونحن نُقلّب صفحات هذا الكتاب، الذي لا نُكران أنّه تأليف مؤصِّل ومُؤثِّل للسياسة اللغوية، أتَى فيه صاحبه على كلّ ما ينبغي مراعاته أثناء وضع السّياسات اللغوية في البلاد العربية، ولقد باحَت أوراق الكتاب بما دُوِّن عليها أنّ المُؤلِّف ينشُد سياسة لغوية لا تبخس أيّ تنوُّع لغوي تشهَدُ به الأطالس اللغوية العربيّة، ومن المِيزات الحسنة لبحث الفهري أيضا، أنّه تضمّن أطروحات جديدة لم يُسبَق إليها من قبل وبالخصوص أثناء حديثه عن مبدأ العدالة اللغويّة كأصلٍ من أصول نجاح السياسات

اللغويّة. وإذَا كانت البحوث التي خطّها من تعرّض للموضوع الذي يُناقشه الفهري قد استهدفت التمكين للعربية داخل الوطن العربي، نجد أنّ الهدف والغاية الفهرية في هذا الكتاب اتّسعت حدودها، مُناشدةً ذلك وزيادة؛ فالفهري يُؤصّل لسياسة لا تُمكِّن للعربية في رقعتها وحسب، وإنّما تأخذها إلى ركب اللّغات العالمية، فصنيعه يتخطَّى الحلُم المحلّي إلى ما بات يُعرف بـــ: دخول المجرّة اللغوية؛ تلك المجرّة التي تتنافس فيها الألسنة الكبيرة كالإنجليزية والإسبانيّة والصينيّة... لأنّ الحضور مع الكبار هو ما يؤخِّر الزّوال والاندثار، ويُحقّق للألسن التَّمكين والانتصار. ومن الحسنات المُبصَرة في المُؤلَّف تلك الموقعة الكبيرة التي شغلتها الإطلالات المقارنة فيه؛ حيث لجأ صاحب الدّراسة إلى إيراد النماذج اللّغوية الأجنبيّة الناجحة، بفعل اعتماد مُتكلِّميها على سياسة لغوية ناجعة ومقارنتها، أو التلميح إلى مقارنتها بالنماذج العربية، والمرمَى من ذلك معروف طبعا، وهو الدعوة للاقتداء والسير وفق خطا الرّكب النّاجح، غيرَ أنّ ما قد يُلاحظ مُستَثْقَلاً على الاستشهادات الفهرية في معرض ذكره للنماذج العربيّة المُتعثِّرة، والتي نجم عن تعثّرها هضم حقّ اللّغة العربية،هو تركيزه على سَوْق الأنموذج المغربي؛ فقد تحامل على من وقف عائقًا أمام تحقّق مشروع أكاديميّة محمد السادس للغة العربية، وما إليها من مشاريع التربية والتعليم التي لم تُجْدِ في نظره، ولسنا نجد ما ينتقد اتِّكاءه على سرد النَّماذج الفاشلة، سوى أنْ نستأنس بالمأثور التّراثي الذي فحواه: **ليس العجب ممّن هلك كيف هلك، ولكنَّ العجب ممّن نجا كيف نجا**، وعليه؛ فإنّ تحبيذ إيراد النماذج العربية النّاجحة هو ما كان الأفضل لو أنّ الفهري أقدَم عليه؛ ففي سورية، وفي بعضٍ ممَّا بلغه الإخوة السودانيون والعراقيون، ما كان كفيلاً بالتمثيل للعيّنات العربيةٍ النَّاجحة، والتي تصلح للإمامة والقدوة. وممّا سيعلَق بذهن القارئ لكتاب الفهري علوقًا يبغي التوضيح والتفسير، ذلك الأمر الذي تجلّى في مظهر التناقض – أو هكذا يبدو– إذْ يقول: "ويتنبّأ غرادول بأنّ العربية ستتحوّل إلى موقع لغة كبرى إلى جانب الصّينيّة والهنديّة الأرديّة والإسبانيّة والإنجليزيّة (بينما يتمُّ أُفُول

الفرنسية) مع منتصف القرن الحادي والعشرين، كما يتنبّأ بقفز عدد متكلّميها إلى (482) مليونا في نفس الفترة، ممّا سيضعها في الصّف الخامس العالمي عدديا، بعد الصّينيّة والهندية الأورديّة والإنجليزيّة والإسبانيّة، وستكون لها حظوظ في تقاسم وظيفة التواصل العالمي في أولغريشية لغويّة جديدة[17]" ومن دون أنْ يُعلِّق المُؤلِّف على هذه النُّبوءة المرجُوّ تحقّقها –أيْ ما يجعلنا نقول بأنّه يُسلِّم بها ولا يعترض عليها– انتقل إلى عنصر آخر عنوانه: هل اللّغة الفصيحة مهدّدة؟ ليذكر قائلا: "وهناك لغات مصنّفة ضمن المهدّدات، ومنها اللغة العربية[18]" فالتناقض ها هنا أكبر حُكم سيخلص إليه ذهن القارئ، وما كان للفهري أنْ يسمح بتشكُّله لو أنّه بيّنه بتعليق أو شرح أو توضيح. ولأنّ الصنيع في هذا الكتاب يُؤصِّل أصول وضع السياسات اللغوية في البلاد العربية، فإنّ جملة من الرؤى قد يُدلي بها الملاحظون والمهتمُّون بهذا الضرب من الموضوعات، ومن بين ما يتبدّى في ذلك استحسانُ لو أنّ المُؤلّف استحضر في كتابه المُؤَصِّل مسرَدًا، يُبيّن فيه المصطلحات المتعلّقة بموضوع السياسة اللغوية؛ فبِه يُتحَاشى الخلط المصطلحي؛ أيْ ما يُوهم المتصفّح أنّها مصطلحات لمفهوم واحد، ونمثّل في هذا المقام بمصطلح (سياسة لغوية) ومصطلح (تخطيط لغوي) واللّذين تردّدا في أكثر من موضع في هذا الكتاب فالسياسة اللغوية كما يقول لويس جان كالفي (Louis Jean calver): "هي مجمل الخيارات الواعية المُتّخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن، واتّخاذ قرار بتعريب التّعليم في المرحلة الجامعية يُشكّل خيارا في السياسة اللغوية، أمّا احتمال وضعه موضوع التنفيذ في هذا البلد أو في ذاك فيُشكّلُ تخطيطا لغويّا[19]" أمَّا التخطيط اللّغوي فــ: "هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ، فاتّخاذ قرار بفعل كذا أو كذا يُشكّلُ خيارا في السياسة اللغوية كقرار تعريب التعليم على سبيل المثال، أمّا احتمال وضعه موضع التنفيذ على ساحة معيّنة فيشكّل تخطيطا لغويّا[20]"

وإذا ما سمحنا لأنفسنا بتعقب الأستاذ الفهري في شيء من تشخيصه لأوضاع العربية وتحدِّياتها التي وقف منها على سبع مرهقات، فنعتقد أنَّ هناك ثامنة وهي: **القعود الآثم للنُّخبة العربية عن خدمة لغتها**، فـ "النخب العربية (المثقَّفة) مترهِّلة متواكلة وعاجزة عن بناء استراتيجيات وطنية، وغير قادرة على الوقوف في وجه التحدّيات العاتية، وتكره الإزعاج، وتنشد السهل، ولا تشحذ وعيها الاستراتيجي بمفاهيم وآليات جديدة للتعامل مع الأزمات، ومع التَّحوُّلات المتسارعة[21]" ذلك أنَّه كثيرا ما يكون موقف النخبة دفَّة توجيه المجتمعات، وصانع اختياراتها، وحامي مقوماتها، إلا أنَّ النُّخبة العربية عموما، والحاملة لهمِّ اللغة منها – بالفعل أو بالقوة خصوصا– قد قعدت عن هذا الدور المحوري في نجاح أو فشل أيِّة سياسة لغوية مهما كان مصدرها. ومن هنا يكون استعراض منطلق الأستاذ الفهري في استدلاله على مدى فاعلية القرار السياسي ودرجة نجاعته في التمكين للغة.

يستثير الأستاذ الفهري شجون القارئ العربي حين ينبش على فترة مجيدة من تاريخ العرب والعربية، فيثني على بعض خلفاء بن العباس الذين رفدوا العربية بما مكَّن لها أنْ تكون لغة عالمية، مُستعرضا أحوال هذه اللغة في أبرز محطَّاتها، مع ربط واضح لما تزامن مع ذلك من الأوضاع السياسية السائدة، (الصفحة 233 وما بعدها) ولا شكَّ في أنَّ استدلال الأستاذ الفهري بأثر الدَّعم السياسي على رقي اللغة والتمكين لها، وفي كثير من المواضع في الكتاب، على درجة من الصِّحة في التمثيل والقياس، غير أنَّ ذلك ليس على إطلاقه، فمن الضروري أنْ نقرَّ بأنَّ القرار السياسي العبَّاسي المشهود، لم يكن ليجد له عينا ولا أثرا لو لم تكن النُّخبة العربية المثقفة الواعية والمخلصة، قد بذلت من الجهد والتضحية مالا يحيط به وصف فصنعت للعربية بيئة انتعشت فيه انتعاشا لم يكن القرار السياسي فيه إلا داعما ومشجِّعا، وراعيا مكمِّلا، لا مُنشِئا ولا صانعا.

وإلى هذا الحدِّ تستوي جدلية السلطة والنخبة قائمة على الصياغة المزدوجة التالية :

هل تتحمَّل النخبة المثقفة مسؤولية إصلاح القاعدة الشعبية على جميع مستوياتها، وتكوين وعي مجتمعي كفيل باستصدار قرار سياسي فوقي يساير تطلُّعات الأمّة؟ أم نسلك سبيل التنادي لإصدار قرار سياسي فوقي صارم وغير متردِّد، يُلزِم النُّخب والمؤسسات والأفراد بتنظيم عناصرها، والقيام بدورها المنوط بها في تهيئة المجتمع للاعتزاز بلغته والتمكين لها؟

إنَّ المراهنة على الطبقة السياسية في البلاد العربية في قضية تبنِّي اللغة العربية كلغة للمشروع الحضاري العربي المأمول؛ ينطوي على مقدار من المغامرة، أكثر مما يُنظر إليه كاختيار. وإنَّ استعراض الأستاذ الفهري لنماذج تبنِّي الطبقة السياسية في البلاد الأخرى (ألمانيا، اسبانيا...) واستحضارها نماذج للاهتداء والاقتداء؛ فيه "قياس مع الفارق" ففي الوقت الذي كان توجُّه الطبقة السياسية نحو العناية بلغاتها القومية ضمن سياقات اجتماعية وتاريخية جعلت من القرار السياسي فيها جزءا من بناء تلك الأمم، وفي تناغم كبير بين السلطات وشعوبها، وهو ما استمدَّت منه سلطات تلك البلاد الشرعية والنجاح، ويستحضر نموذج تعميم القشتالية على سبيل الإكراه من قبل السلطات يومذاك، وهو الأمر الذي تنزَّهت العربية حينما لم تقص أيَّة لغة أخرى، وفي الشاهد نموذج لتورُّط نظام سياسي غير متسامح لتمكين لغته عنوة، ومَحْق ما دونها، غير أنَّ الدافع الحقيقي من وراء تصرُّف السلطات القشتالية؛ هو الدافع الديني القوي، والذي بموجبه "منع المسلم من ممارسة عقيدته ولغته[22]" ومع مرور الوقت بلغ من الإكراه اللغوي في بلاد الأندلس أنَّه "في سنة 1565م حُرِّم الكلام بالعربية وحُرِّم غيرها، وتجدَّد هذا وغيره سنة 1566م، فكان لديهم اللغة المسماة بـــ (الخميادو Aljamiado)[23] بينما تقف الطبقة السياسية العربية – في عمومها– عاجزة أمام مجرَّد تنفيذ بنود دساتيرها تجاه لغاتها الوطنية والقومية. وإذا كان انتعاش اللغة الألمانية إثر دافع قومي ركبه القوم مطيةً هيَّأها الأخوان يعقوب غريم (1785-1863) Jacob Grimm وفيلهلم غريم Wilhelm Grimm (1786-1859)م. كنموذج للنُّخبة الحقيقية، ورعاها الحُكَّام، واحتضنها

الشعب، وإذا كان بعث العبرية من القبر على يد إليعيزر بن يهودا (1858-1922م) لتجد لها حضنا دافئا على يد السياسيين اليهود، فإنَّ انتعاش العربية كان في مناخ ديني تبنَّى فيه (المسلمون) على اختلاف جنسياتهم وأعراقهم وثقافاتهم مشروع العربية كلازمة للدين، وبرعاية نخبة واعية متفانية، أكثر مما كان همًّا سياسيا للحكَّام، وكلُّ هذا متأخِّر عن الوضع العربي الراهن في نخبته وفي طبقته السياسية المتعدِّدة الأشكال، والمُتَّفِقة في موقفها من العربية إلى حدٍّ بعيد؛ فمن واقف منها على ولاءٍ لغيرها، فخانت السياسة اللغوية القضيّة اللغوية؛ والمسؤول العربي وأولاده يتربّون في بلاد فولتير(Voltaire) وشكسبير(Shakespeare) بتلك الألسنة الأجنبية التي يدَّعون بها الولاء – في ما بعد– للغة أصحاب المعلّقات، أو في شكل إذعان للمضايقات والابتزاز الخارجي القوي، وتبرير ذلك بالشكّ في قدرات العربية، أو على شكل تعاطف يواجه صاحبه في سبيله العراقيل الهائلة لعدم تأهيل العربية، وذلك كله من أجل استبقاء منظومة من الرضوخ، وفرض واقع على الأرض يَسِمُ العربية في الأخير بأنَّها اللغة العاجزة، ويقتنعُ أهلها بأنَّ العجز مصير التعلُّق بالعاجز. وهو ما يُعبِّر ضمنيا – من جانب آخر– على هشاشة هذه النُّظُم وعدم قدرتها على مواجهة تحدِّيات اختيار تبنِّي اللغات الوطنية والقومية، والدفاع عنها.

لا شك أنَّ المرافعة السياسية لصالح العربية من قبل الأستاذ الفهري في كتابه هذا مرافعة شرعية لقضية عادلة، وأظهر فيها من القدرة على التشخيص الدقيق والاقتراح العلمي، قدرا كبيرا؛ ولكنَّ تمام الحكمة في احتياط الدفاع، وإحاطته بجميع ملابسات القضية، وإمدادها بما أمكن من ضمانات النَّجاح، وإنَّ من ضمانات إنجاح قضية العربية – إضافة إلى المرافعات السياسية– أنْ ترفد بدعم قاعدي واع متعدِّد المواقع والمستويات؛ إذْ بافتقاد هذا السند، يفقد القرار السياسي فعاليته وجدواه، ولا فرق يومئذ بين أنْ يبقى مسطورا في الدساتير والمواثيق؛ أو أنْ يصدره الساسة مراسيم ملكية أو رئاسية أو أميرية، مالم يُعهَد به إلى ما سبق من

تلك المحاضن الدائمة الآمنة، وإذا كان هناك من تمثيل لعدم جدوى القرار السياسي النابع في ظروف تماثل الظرف العربي الراهن؛ ما آل إليه أمر التعريب في دول عربية عديدة غداة استقلالها، رغم موقف السلطات الإيجابي والمتفاعل معه، وكشاهد على ذلك؛ التجربة الجزائرية التي قطع فيها التعريب شوطا بعيدا خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وكان من الأسباب العديدة التي أجبرته على التراجع المؤسف؛ عدم استمداد القرار السياسي لعوامل قوته وديمومته من القواعد الشعبية ونخبها.

بهذا الاختصار الذي يُؤمل منه أنّه لم يُخِلّ بالمُتحرَّى كثيرًا، نكون قد تاخمنا العبارات الأخيرة لهذه القراءة السّريعة لصنيع الدّكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه (السياسة اللغوية في البلاد العربية) وقد لا يملك المُطَّلع على هذا المجال من الدراسات سوى أنْ يُعلن إعلانا، أو يُسِرّ إسرارا بأنّ مؤلَّف الفهري قد جمع زُبد المحاولات من قبله، كما أنّه قد محّص وأضاف، فحقيقٌ اعتباره منهلا ومرجعا لكلّ فكرة أُمنيتها أن تصير أطروحةً تدور حول موضوع السياسة اللغوية العربية. ولأنّ أهم ما يُميّز الكتاب هو نهجه التّأصيلي لسياسة لغوية عربية، يُنتظرُ منها أن تكون عادلة وناجعة وديموقراطية فإنّ الدَّعوة إلى اتخاذه (أي هذا المُؤلَّف) قاعدة وخلفية لتحصيل ذلك، هو ما نرفعه مقترحًا على سُنّة وشاكلة بعض البحثة الذين رأوا في أعمال بعض الأعلام أصولاً لذلك المجال؛ نحو ما رآه الباحث عبد الرحمن بن حسن العارف في كتاب (اللغة العربية والحاسوب) لـــ: العلامة نبيل علي حين قال فيه: "إنّ ما طرحه الدكتور نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب) من قائمة مقترحة في مجال بحوث اللسانيات الحاسوبيّة، مطبّقة على اللغة العربيّة، يحسنُ أن تكون قاعدة جيّدة للانطلاق منها نحو تفعيل النّشاط البحثي وتطويره في هذا المجال[24]" وفي الختام وفي حقّ قراءتنا المختصرة هذه، لا نجد إلا أن نتمثَّل لسان النّظّام المعتزلي، وهو يردّد عبارة ذهبية، في سياق ردّه على سؤال يستفسر صاحبه عن ماهية الاختصار فأجابه النظّام قائلا: الاختصار هو إفساد الشّيء.

الهوامش:

1 ــ عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة، ط1. طرابلس: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص 14.

2 ــ المرجع السّابق، ص23.

3 ــ المرجع السابق، الصفحة نفسها، بتصرف.

4 ــ المرجع السّابق، ص40، 41 بتصرّف.

5 ــ المرجع السابق، ص56.

6 ــ المرجع السّابق، ص75 بتصرّف.

7 ــ المرجع السّابق، ص118.

8 ــ المرجع السابق، ص123.

9 ــ المرجع السّابق، ص158.

10 ــ المرجع السّابق، ص184.

11 ــ المرجع السّابق، ص

12 ــ المرجع السّابق، ص247.

13 ــ المرجع السّابق، ص249، 250.

14 ــ المرجع السّابق، ص275.

15 ــ المرجع السّابق، ص279.

16 ــ المرجع السّابق، ص284 بتصرّف.

17 ــ المرجع السّابق، ص75.

18 ــ المرجع السّابق، ص76.

19 ــ لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، ط1. بيروت: 2008، المنظمة العربية للترجمة، ص396، 397.

20 ــ المرجع السّابق، ص395.

21ــ صالح بلعيد، النخبة والمشاريع الوطنية، د ط. الجزائر: 2013م، منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص25 .

22 ــ عبد الرحمان علي الحجي، محاكم التفتيش الغاشمة وأساليبها، د ط. الجزائر: دت شركة الشهاب، ص32.

23 ــ المرجع السابق، ص33.

24 ــ عبد الرحمن بن حسن العارف "توظيف اللّسانيات الحاسوبية في خدمة الدّراسات اللغوية العربيّة" مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني. عمان: 2007، ع73، ص76.